رقم الوثيقة: MDE 16/001/2011

1 أبريل/نيسان 2011

الأردن : ينبغي أن تكون " التحقيقات" في الهجمات على المتظاهرين في الأردن شفافة

طالبت منظمة العفو الدولية اليوم السلطات الأردنية أن تتصدى للمخاوف المتعلقة بالتقارير حول تورط قوات الأمن في هجمات عنيفة على المتظاهرين المطالبين بالإصلاح في عمان الأسبوع الماضي.

وفي رسالتها اليوم إلى معروف بخيت رئيس الوزراء الأردني طلبت منظمة العفو الدولية تفاصيل التحقيقات التي ورد أنها أجريت حول أحداث العنف التي جرت في العاصمة الأردنية يومي 24 و25 مارس/آذار. والتي مات فيها أحد الأشخاص في ظروف مريبة وأصيب عشرات غيره.

وتشعر المنظمة بالقلق إزاء نقص التفاصيل المعلنة حول طبيعة التحقيقات ومداها.

وبناءً على التقارير التي وصلت إلى منظمة العفو الدولية من مصادر معتبرة فإن قوات الأمن الأردنية لم تتقاعس فحسب عن التدخل عندما هاجم المتظاهرون الموالون للحكومة المحتجين المطالبون بالإصلاح، لكنها ربما تكون قد سهلت بل وتورطت في هذا الهجوم، وهناك حاجة واضحة لتحقيق دقيق وعاجل ومستقل ونزيه.

وطبقاً لهذه التقارير، فقد ألقى مؤيدو الحكومة الحجارة على المحتجين مؤيدي الإصلاح المتجمهرين في ساحة جمال عبد الناصر مساء 24 مارس/آذار، على حين كانت قوات الأمن تراقب ولم تتدخل. وبعد الظهر من اليوم التالي حدث عنف أشد وطأة، عندما هاجم أشخاص مؤيدون للحكومة وعناصر من قوات الأمن المحتجين مؤيدي الإصلاح بالحجارة والعصي والهراوات.

وذكر شاهد عيان لمنظمة العفو الدولية ما يلي:

" لم تفعل الشرطة شيئاً لتمنع العنف الموجه إلى المتظاهرين. كان مرتكبو العنف من "البلطجية" الذين جُلبوا لهذا الغرض، وبصحبة مجندي الشرطة. ضربت الشرطة الناس بالهراوات وأطلقت عليهم مدافع الماء. وكل من حاول الهرب من الساحة كان البلطجية يمسكون به ويضربونه. كانت إصاباتي طفيفة مقارنة بالآخرين؛ لكمني شرطي في أنفي وضربني بعصا على رجلي. كان المحتجون [مؤيدو الإصلاح] مسالمين لكنهم عوملوا بعنف في المقابل. كانوا يرددون باستمرار "سلمية، سلمية". لقد جمعوا الحجارة ورفعوا علم الأردن. وكثير من الحجارة كانت مغطاة بالدماء."

وقد فضل هذا الشاهد ألا يذكر اسمه خوفاً من انتقام قوات الأمن.

كما فضل أحد قدامى المتصلين بمنظمة العفو الدولية، وهو شاهد عيان ورفض كسابقه عدم ذكر اسمه، وقال: "..في الليلة الأولى أصيب [بالحجارة] نحو 50 شخصاً... وفي اليوم الثاني، شوهد البلطجية ينزلون من سيارات الشرطة مسلحين بالعصي والسكاكين. ثم أحاطت الشرطة وقوات الدرك بالمحتجين من الأمام بينما أحاط البلطجية بهم من الخلف وكان الجميع يضربوننا. ثم أفسحوا مجالا صغيراً أمام الناس للفرار واستمروا في ضربهم وملاحقتهم... ثم أحرق البلطجية خيام المحتجين وحطموا سيارة كانت تستعمل كمسرح."

و شاهد عيان ثالث من المتصلين القدامى بمنظمة العفو الدولية رفض كسابقيه ذكر اسمه، قال للمنظمة إنه في الخامسة مساءً يوم 25 مارس/آذار:

"...وصل رجال الدرك، وأغلقوا المنطقة وأحاطوا بالمحتجين من كل جانب، وبينما كان البلطجية يلقون بالحجارة، أخذوا يدفعونهم داخل مساحة صغيرة أسفل الجسر بانتظار الأوامر. وعندما وصلت الأوامر فتحت أبواب جهنم، و بدأ هجوم وحشي عنيف.

وهوجم المحتجون، ومن بينهم نساء وأطفال، من قبل قوات الأمن المختلفة: الدرك وضباط الأمن العام، والأمن الوقائي وضباط بملابس مدنية وغيرهم. وفرق الدرك المحتجين باستخدام القوة المفرطة مستعملين مدافع المياه والهراوات؛ أما رجال الأمن الآخرون والبلطجية فاستخدموا العصي والركلات واللكمات وضربوهم في كل موضع في أجسادهم خاصة الرؤوس."

والمحتج الذي توفي في 25 مارس/آذار كان خيري سعيد جميل في منتصف العقد السادس. وطبقاً للتقارير الإعلامية، فإن رئيس فريق الطب الشرعي الذي فحص الجثة قال إنه لا يوجد دليل على القسوة أو الضرب، وأن الرجل توفي نتيجة اضطرابات قلبية. غير أن اثنين ممن رأوا جثة خيري سعيد جميل قد أخبرا منظمة العفو الدولية أنه كان علامات واضحة تدل على أن خيري سعيد جميل قد ضرب ضرباً مبرحاً. وقال أحدهما:" كان ثمة كدمات وجروح في الرأس، في كلتي الأذنين، في الساقين وفي المواطن الحساسة وكانت أسنانه مكسورة." وذكر التقرير الرسمي عن فحص الجثة، حسبما ذكر نفس التقرير الإعلامي، أنه لم توجد إصابات كهذه. إن أمثال هذا التقرير يثير الشكوك حول صحة الرواية الرسمية عن الأحداث وعن الوفاة بصفة خاصة ويؤكد ضرورة أن يكون أي تقرير مستقلاً بدرجة كبيرة. وقد طلبت منظمة العفو الدولية المعلومات التي تبين من الذين قاموا بالتحقيق، وما هي شروط مرجعيته وصلاحياتهم، ومتى سيقدمون نتائج تحقيقاتهم، ولمن سيقدمونها. وعلاوة على ذلك حثت المنظمة على أن تمنح جهة التحقيق الصلاحية لإجبار المسؤولين، وغيرهم ممن اتهموا بالتورط في تصرفات غير قانونية، على المثول أمامهم والإدلاء بشهاداتهم؛ وأن ينشروا نتائج التحقيقات. وكل شخص ارتكب أو أمر بانتهاكات حقوق الإنسان أو تقاعس بقدر معقول عن منع هذه الانتهاكات يجب تقديمه إلى العدالة.